الفصل الرابع

شـــرق إفـــريقيـــا

أولاً: (أ) الأوضاع فى شرق إفريقيا

(ب) التجارة العربية: التباين الجوهرى ـ تدمير القرى

(جـ) قرن الرعب: قسوة المعاناة والدمار

ثانيًا: (أ) العرب والكونغو

(ب) مملكة تيبوتيب العربية

(جـ) سياسة القضاء على العرب

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: (أ) الأوضاع فى شرق إفريقيا

منذ أقدم العصور هاجر العرب من الجزيرة العربية إلى ساحل إفريقيا الشرقى الذى لا يفصله عنهم سوى بحر ضيق هادئ سهل العبور هو البحر الأحمر، وبقوا هكذا قبل الإسلام وبعده، قرونًا طويلة تنتقل التجارة والأفراد بسلام بين الشاطئين، ولم يقتصر الانتقال على العرب بل انتقل الإفريقيون بسفن العرب إلى الجزيرة العربية، ولم يرحلوا فى هذه الفترة قسراً من إفريقيا عن طريق تجارة الرقيق بل كانوا يذهبون بإرادتهم إلا فى بعض الحالات، والدليل أننا لم نسمع عن عداء قام بين العرب والأفارقة بسبب ما يسمونه بتجارة الرقيق بل كان الأفارقة أحيانًا يلجؤون إلى الموسرين من العرب ليجدوا الطعام والكساء وحياة أفضل مما كانوا عليه، وبقوا كذلك حتى جاء البرتغاليون إلى شرق إفريقيا فى القرن الخامس عشر[١].

كان المحيط الهندى مجهولاً للأوروبيين فى الوقت الذى كان العرب والهنود يسكنون سواحله ويتاجرون بين مناطقه المختلفة منذ فجر التاريخ. فى القرن السابع كان هناك مستوطنون عرب فى إفريقيا قد اندمجوا مع المسلمين، ومع القرن التاسع كان الإسلام قد ضرب بجذوره المناطق الساحلية فى شرق إفريقيا، وظهرت المستوطنات المسلمة ونمت بواسطة التجار من الجزيرة العربية والأقطار المحيطة بالخليج الفارسى، وقد تزاوجوا واختلطوا بالأهالى الإفريقيين فى القرن الإفريقى وسموا أحيانًا بالبربر، وكان الجغرافيون العرب يميزونهم عن بربر شمال إفريقيا بعبارة البربر السود[٢].

وفى اتجاه الشمال على طول الساحل الإفريقى وعبر الخليج من عدن كانت المدينة الصومالية زيلع مركز تجارة الإقليم كله، وكانت الجماعات المسلمة على طول طرق التجارة فى وسط أثيوبيا وشمالها الشرقى كانت فى القرن الرابع عشر تعرف فى سوريا

(١) إفريقيا دراسة عامة إقليمية ـ د. أحمد نجم الدين خليجة ص ٢٩.
(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 95

ومصر باسم بلاد زيلع، وكتب عنها المؤرخ المراكشى الإدريسى يصف زيلع بأنها مدينة صغيرة المساحة مكتظة بالسكان تصدر العبيد والفضة.

إن الجغرافيين العرب يقسمون الساحل الشرقى لإفريقيا إلى أربع مناطق: بلاد البربر التى تقع حول القرن الإفريقى وتنتهى شمالاً عند مقديشيو، وبلاد الزنج التى تمتد جنوبًا إلى بمبا حتى زنجبار، وبلاد سوفالا التى تنتهى عند نهر الليمبوبو، والرابعة هى منطقة ليست معروفة جيداً تعرف باسم بلاد الواق الواق[1].

وقد امتد الإسلام فى هذه المناطق على طول الساحل الإفريقى الشرقى وعلى عمق ازداد عبر القرون امتد إلى أريتريا والصومال، ولكن المستوطنات الساحلية لم تترك فى سلام ولا ترك ذووها ليستمتعوا بما لديهم من رخاء، فقد أتتهم الضغوط عليهم من جانبين: أولهما تهديد العرب الشماليين وكذلك تهديد البرتغاليين الذين جاءوا فجأة من البحر وبدءوا يصطادون الرجال لاسترقاقهم. والتهديد الثانى أتى من الداخل عندما هاجم بعض الأهالى الجماعات الزراعية السواحيلية على طول الساحل، وكتب أحد المعلقين البرتغاليين عن المدن الساحلية أنها كانت فى حروب دائمًا ولم تهدأ للسلام إلا قليلاً، وكانت هذه المدن محاطة بأسوار. وأحد أسباب الحروب أن كثيراً من المستوطنات الساحلية مارست تجارة الرقيق لذلك لها أعداء من الداخل.

وفى القرن السادس عشر وقعت سواحل شرق إفريقيا تحت حكم البرتغال، وقد لاحظ البرتغاليون فخامة الملابس الحريرية والقطنية والمجوهرات والذهب الذى يلبسه أهل الطبقات العالية فى المدن الساحلية، ولاحظوا أن العبيد كانوا وقتها يلبسون ثيابًا تختلف فى نوعيتها عن ثياب الأسياد. وقد زار ابن بطوطة هذه المنطقة قبل ذلك ووصف كلوة بأنها مدينة على الساحل أغلبية سكانها من الزنوج ولونهم أسود وهم يشتركون فى الحملات العسكرية، وكانت العبودية أحد شئون المجتمع.

ولكن بعد أقل من قرن ونصف القرن تمكن العرب من الحصول على استقلالهم، وساعدهم فى هذه الحروب أئمة مسقط الذين كانوا يعتمدون على رجال بحر مدربين خبروا مياه المحيط الهندى، وهذا مما جعل أئمة مسقط يصبحون سادة شرق إفريقيا.

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 96

فى فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأ العرب العمانيون يفدون إلى الساحل الشرقى ويكونون مجتمعاتهم هناك، وكان الإنجليز يساعدونهم فى ذلك لمواجهة قوة البرتغاليين فى المنطقة. ومع منتصف القرن الثامن عشر استطاعت أسرة بوسعيد العمانية أن تسيطر لا على عمان فى الجزيرة العربية فقط ولكن على زنجبار على الساحل الإفريقى أيضًا. وفى سنة ١٨٠٠م وما بعدها بسنوات قليلة أمكن للحاكم البوسعيدى السيد سعيد أن يضع قدمه فى الساحل الإفريقى، وعقد معاهدات مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وكان هو وعدد من أسرته متورطين فى تجارة الرقيق، وكانت معاهداته مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيّا تمده بـ ٥٪ رسومًا على البضائع التى يجلبها المواطنون إلى الموانى الساحلية ولكن تجارته مع الرقيق كانت مربحة له وتمده بمورد للعمل فى مشاريعه الخاصة[١].

والخلاصة أن كانت هناك تجارة رقيق على الساحل الشرقى لإفريقيا وأنها كانت تصل إلى جنوب العراق، وأن الرقيق كانوا يعملون فى المزارع هناك وتبين ذلك الثورة المعروفة فى التاريخ الإسلامى باسم ثورة الزنج، وأن تجارة الرقيق استمرت فى هذه المنطقة، وقال بعض المؤرخين الغربيين إنه فى الوقت الذى كان فيه العرب المسلمون مسيطرين فيه على المحيط الهندى كانت التجارة عبر هذا المحيط إلى الصين تتعلق بالعاج، أما التجارة إلى العراق بلاد الرافدين فكانت تتعلق بالرقيق.

تمكن السلطان سعيد سلطان مسقط بالسياسة وبالقوة أن يخضع ساحل إفريقيا الشرقى ويتخذ زنجبار مقرًا لحكمه، ومع مضى الزمن امتد نفوذه إلى داخل إفريقيا بواسطة التجار العرب وحمايته لهم عند عودتهم إلى الساحل. وبفضل التجارة الإفريقية نمت زنجبار وأصبحت أكبر ميناء على سواحل المحيط الهندى وأكبر مستودع للتجارة الإفريقية الآسيوية، والمورد الرئيسى لتزويد العالم بالقرنفل والعاج والرقيق.

وقد وصلت قوافل العرب فى هذه الفترة إلى منطقة البحيرات العظمى (نياسا وتنجانيقا وڤكتوريا)، بل سارت حتى وصلت الكونغو، وهكذا نجح السلطان سعيد فى بسط نفوذه على كل تلك المنطقة[٢].

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 99

(٢) التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ـ د. جلال يحيى ص ٢٢.

كان النشاط التجارى العربى فى شرق إفريقيا يعتمد على القرنفل والعاج والرقيق، وتشير تقديرات الرقيق الذى كانت تقوم به العناصر العربية ومعظمها من شرق إفريقيا (لم يشترك العرب فى تجارة رق غرب إفريقيا على الإطلاق) إلى أن أعداد ما كان يخرج من زنجبار المركز الرئيسى لهذه التجارة فى شرق إفريقيا يقدر بنحو ١٥ ألفًا سنويّا، وأن أعداد ما كانوا يصلون بطريق البر عبر الصحراء أقل بكثير فلم يكن يقدر على شراء الرقيق إلا السلاطين والأثرياء وهم قلة محدودة وكانوا يستخدمون الرقيق فى الجيش أو حرس السلطان ومنهم من استخدم فى الفلاحة أو فى حراسة حريم السلطان. وكان الأطفال الأرقاء يستخدمون فى بعض الأحيان كرفقاء لأولاد الأمراء. كتب ديوارت بربروسا سنة ١٥١٨م عن تجارة الرق يقول: «حال الرقيق فى ممبسة تدل على ما لأسيادهم العرب من إنسانية، ويعجز الواحد أحيانًا أن يميزهم عن أسيادهم إذ يبيح هؤلاء لهم أن يقلدوهم فى اللباس وفى غيره من شئون العيش»[١].

وتتحدث المصادر العربية أن الرقيق المصدر من شرق إفريقيا إلى الجزيرة العربية أو بلاد فارس أو الهند كان يستخدم فى الصيد أو فى الغوص للحصول على اللؤلؤ أو الجندية أو لأغراض فى الحراسة أو الخدمة المنزلية أو الرعى.

ومع ذلك بالغ المبشرون والرحالة الأوروبيون فى وصف بشاعة تجارة العرب للرقيق الإفريقى، مسخوا صورة العرب ووصفوهم وهو يسوقون الرقيق أمامهم فى شكل قطار حزين إلى الساحل الشرقى مكبلين فى أصفاد من حديد، ودأبت كتابات المؤرخين الأوروبيين على الحديث عن الدمار والتخريب وإحراق القرى الناجم من عمليات صيد الرقيق داخل شرق إفريقيا، وعن آلاف الجثث التى وجدت ملقاة فى الطريق وعن عمليات جر الرقيق الذى يتم صيده وربطه بالسلاسل أثناء الرحلة من الداخل إلى الساحل، وعن وفاة الأعداد الكبيرة من الرقيق أثناء الرحلة نتيجة الإنهاك وقلة الغذاء والاعتداء بالسياط، وبلغت المبالغة مثلاً فى كتابات المستكشف البريطانى برتون Burton إلى حد قوله إنه لكى يحصل العرب على خمسين امرأة من الرقيق فإنهم كانوا يقومون بالإغارة بالسلاح على عشر قرى إفريقية ويقتل فى كل قرية نحو مائتى إفريقى، وللحصول على هذ العدد كان الداخل يتعرض لنزيف بشرى، يفوق كل

(١) قضايا إفريقية ـ د. محمد عبد الغنى سعودى ص ٩٢ ـ ١٠٢.

خيال. ويذكر القنصل البريطانى رجبى أنه عند عودته من بحيرة نياسا شاهد على الطبيعة مئات القرى الخربة وأن منطقة بأكملها كانت مجرد أطلال وبقايا مراكز كانت من قبل عامرة بسكانها بسبب صيد الرقيق(١).

***

عندما وصل البرتغاليون إلى ساحل إفريقيا الشرقى اندهشوا للتجربة الغنية للساحل البحرى لشرق إفريقيا، فقد وجدوا أن هذه المنطقة الإفريقية المطلة على المحيط الهندى من سواحل موزمبيق وتنزانيا وكينيا إلى الصومال ـ وهى أطول من المسافة بين نيوفاوندلاند وفلوريدا ـ ذات اتصالات حضارية ناضجة مع الشرق وخاصة الهند، ووجدوا أناسًا فى البحار الشرقية يتقنون الملاحة أكثر منهم ووجدوا دولاً ومدنًا وحكومات غنية ذات تنظيمات مركبة لا تقل عما يوجد فى أوروپا. وذكر أحد رجال ڤاسكودى جاما أنهم بعد يومين أو ثلاثة من وجودهم فى هذه المنطقة فإن اثنين من سادة هذه البلاد أتوا ليروهم ولم يفاجآ بأى شىء أعطوه لهما ولا بحجم السفن الكبيرة التى كانت لدى ڤاسكودى جاما. وفى الحقيقة فإن الرحالة الشرقى كان لديه سفن أكثر بكثير يبحر بها إلى الهند وسيلان، وكان يعرف المحيط الذى يصل إلى الصين(٢).

وثمة زائر بحرى آخر أعطى الانطباع ذاته قبل ذلك بسنوات قليلة عن ميناء كلوة وقال إنه يبدو أنه كان عميقًا يسع السفن الكبيرة وأنه كان متسعًا إلى حد يستطيع على وجه التقريب أن يحتوى أسطولاً.

إن مدن الساحل الإفريقى القديمة وما عثر من بقايا حضارتها قبل وصول الپرتغاليين كانت تقدر بنحو ١٤١ مدينة وميناء منها ٦٥ فى تنجانيقا و٢٠ فى كينيا و١٤ فى الصومال و٢٨ فى جزيرة بمبا و١٤ فى جزيرة زنجبار. وتظهر الشواهد الثقافية والاجتماعية وخاصة فى المناطق القريبة من كلوة وجزيرة «چوانى ـ Juani» التداخل الذى كان حاصلاً فى الثقافة الإفريقية بينها وبين الثقافات غير الإفريقية، وكذلك الملاحة المصرية الإفريقية من نحو ألفين من السنوات، والملاحة التى كانت قائمة بعد ذلك مع جنوب الجزيرة العربية. وبين عامى ٨٠٠ ـ ٩٠٠م كتب الكتاب العرب يصفون

(١) قضايا إفريقية ـ المرجع السابق ـ ص ٩٢ ـ ١٠٢.

(٢) المرجع السابق The African slave Trade, P. 175-176

طبيعة التجارة التى كانت قائمة، ولم تكن تجارة العبيد هى السائدة فى التجارة الإفريقية، وقتها كان الطلب الهندى والصينى على العاج وكانت هذه الأصناف ذات الأهمية القصوى. وفى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كانت الموانى الجنوبية للصين تتعامل بالنقد الصينى مع مدن الصومال وتنزانيا وظلت كذلك حتى القرن الخامس عشر، وقد أسهم ذلك فى تأسيس ونمو الدول المدن على طول الساحل، ولكن البرتغاليين فى القرن السادس عشر لم يراعوا الأوضاع الإفريقية ووحدوا بين العقيدة وبين الجنس ونظروا إلى شعوب كلوة وممبسة ومالندى باعتبارهم مراكشيين ولم يهتموا بدراسة اللغات ولم يعرفوا اللغة السواحيلية، وتصوروا أن المدن الشرقية هى مجرد مستعمرات عربية رغم أن المدن الدول على ساحل إفريقية الشرقية كانت مدنًا إفريقية ذات حضارة إفريقية تحمل تأثيرًا عربيًا وتأثيرًا بالعقيدة الإسلامية. وأن أحد الأسباب القوية لهذا القول يبدو فى الحضارة التى تظهر فى الأدب السواحيلى والتقاليد السواحيلية[1].

وحسب أقوال البرتغاليين فإن عبودية الساحل الشرقى من موزمبيق إلى البرازيل صارت تجرى ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف عبد فى السنة، وبمقارنة ذلك بتجارة الرقيق من غرب إفريقيا يبدو الرقم متواضعًا، ورغم أنها زادت بعد ذلك إلى ٢٥ ألفًا فى السنة، ثم تضاعفت تقريبًا فى السنوات التى أعقبت سنة ١٨٥٠م؛ فإنها تشير إلى قدر صغير نسبيًا هذا الذى لعبته تجارة الرقيق بواسطة الأوروبيين من الساحل الشرقى[2].

(ب) التجارة العربية

انقسمت تجارة الرقيق إلى قسمين: قسم محلى ويشمل الاتجار فى الرقيق بين أصحاب القوافل العربية أو السواحيلية وبين سكان المدن الساحلية وأصحاب المزارع العرب، كما يشمل تبادل الرقيق الذى تجمعه القوافل مع قبائل إفريقية أخرى. وقسم خارجى يشمل الرقيق الذى يصدر إلى الخارج والذى كان يشحن إلى مسقط وجزر

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 178

(٢) المرجع السابق The African slave Trade, P. 196

المحيط الهندى وفارس وأصفهان وبغداد والبصرة والبحرين والهند، وقد مورس نوع آخر من تجارة الرقيق وهو مبادلة رقيق شرق إفريقيا بالهندوس فى الهند.

كان العرب والسواحيليون لا يحصلون على الرقيق دائمًا من خلال شن الغارات على الإفريقيين وصيد الأسرى؛ لأن عدد العرب كان قليلاً فى الداخل، كما كان حجم القوافل لا يكفى للإغارة على القبائل القوية، وكانت أيضًا حالات الإغارة نادرة من جانب العرب لأنهم كانوا يفضلون استخدام ما لديهم من سلاح فى صيد الفيلة لارتفاع أسعار العاج مقارنة بأسعار الرقيق، هذا فضلاً عن تهافت الإفريقيين على السلاح واستعدادهم لدفع أثمان باهظة للحصول عليه، ومن ثم فإنهم كانوا يقومون بصيد إخوانهم من الإفريقيين من القبائل الأخرى وبيعهم للعرب.

ووصلت قوافل جمع الرقيق غربًا إلى البحيرات الاستوائية، وبحيرتى نياسا وتنجانيقا وحوض الكونغو، ووصل العرب إلى مملكة الباجندة (أوغندا حاليًا) وأقاموا بينهم، ولم يكن الباجندة يعرفون اقتناء الرقيق، ولكنهم حصلوا عليه بصيده من القبائل المجاورة وأمدوا العرب به، لم تكن أراضى بوجندة أو البنيورو (جزء من أوغندا الحالية) مجالاً لصيد الرقيق لقوة ملوكها وإنما مورست عمليات الصيد خارجها[1].

كانت كلوة تستقبل رقيقها من بحيرة نياسا أو من جنوب تنزانيا، وكانت أكبر سوق يصدر الرقيق بعد زنجبار، وكان حكامها العرب يتعاملون مع تجار الرقيق الفرنسيين الذين كانوا يشترون الرقيق ويحملونه على سفنهم الخاصة إلى جزر ريونيون والكومور.

أما أسعار الرقيق فكانت تختلف حسب السن والنوع ودرجة الوسامة والجمال، كما كان السعر يتباين من منطقة لأخرى، وفقًا لقربها أو بعدها من الساحل والضريبة التى تحصل على الرأس تزداد وتنخفض حسب منطقة التصدير وحجم المخاطر واحتمالات مصادرته من جانب سفن التفتيش بعدما ألغى الرق، وكان التجار يفضلون شراء الرقيق من النساء أو الأطفال دون الذكور البالغين فكان سعر المرأة يصل إلى ٣٥ دولارًا والصبى ما بين ٧ ـ ١٥ دولارًا، وكان يتم تبادل الرقيق بالأقمشة ويقال إن ثمن الرأس

(١) العرب فى إفريقيا (سمنار قسم التاريخ) كلية الآداب جامعة القاهرة إشراف د. رءوف عباس حامد ـ دار الثقافة العربية ـ القاهرة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) د. محيى الدين محمد مصيلحى ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

الواحد من الرقيق كان يعادل ثمن ثلاث قطع من القماش وأحيانًا ثمن بندقية واحدة وخمس قطع من القماش بينما كانت الأنثى تباع ببندقيتين وعشر قطع من القماش.

ورغم اختلاف أسعار الرقيق فإن هذه الأسعار قد انخفضت مع زيادات إمدادات الرقيق من الداخل، كما أدت عمليات حظر تجارة الرقيق إلى مزيد من خفض الأسعار لحرص تجار الرقيق على التخلص من الرقيق الذى يجلبونه قبل مصادرته. وكان الرقيق سلعة تباع مقابل الحصول على الغذاء فى الداخل لدى بعض القبائل أو مقابل الحصول على بعض البضائع الأجنبية، كما كان العرب يحصلون عليهم من بعض الزعماء بطريق الهدايا أو مقابل الاعتذار عن أضرار أصابت قوافلهم من جراء الحروب الأهلية الداخلية أو الهجمات القبلية عليهم.

وكان الرقيق يعتبر سلعة تتسم بارتفاع نسبة الفاقد؛ لأن جزءًا كبيرًا من الرقيق كان يقع فريسة المرض كالدوسنتاريا أو الجدرى أو الحمى، كما كان عناء الرحلة وسوء الغذاء وقسوة المناخ يزيد من عامل الفقد، هذا فضلاً عما كان يحدث أحيانًا من هروب بعض الرقيق من القوافل التجارية، ومن ثم كان سعر الرقيق فى الداخل منخفضًا للغاية، وكلما تقدمت القوافل نحو الساحل ارتفع سعر الرقيق.

كان الرقيق يشحن علانية من الموانى الكبيرة على ساحل شرق إفريقيا، وبعد أن شددت حملات مصادرة الرقيق وحظر الاتجار لجأت التجارة إلى الموانى الصغيرة ومصبات الأنهار غير المعروفة، ولم تفلح عمليات حظر الاتجار فى الرقيق فى منع تهريب الرقيق حتى إلى المستعمرات البريطانية نفسها التى قادت حملات حظر الرقيق، ولا شك أن استمرار التجارة كان مبعثه أرباحها العالية، مما دفع المسئولين الاستعماريين إلى التورط فى هذه التجارة مع التجار العرب والهنود.

و تمثل جزيرة مدغشقر نموذجًا لتصدير الرقيق واستيراده فى وقت واحد، وكان لتجار الرقيق العرب مركز دائم على الساحل الشرقى للجزيرة، وكان ملك مدغشقر يفرض ضريبة على كل رأس من الرقيق المصدر تصل إلى دولارين والنصف، وكانت بمدغشقر جالية هندية تمول عمليات صيد الرقيق من الداخل، وكان متوسط ما يصدر من الجزيرة من الرقيق سنويّا يتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف رأس. وكان رقيق مدغشقر يصدر إلى شبه الجزيرة العربية والخليج العربى والأمريكتين والهند.

أخذت مدغشقر تستورد الرقيق رسميّا لمشروعاتها الزراعية التى تركزت وسط الجزيرة؛ لأن التجار العرب تواطؤوا مع الهنود وبعض أفراد البيت الحاكم وبدءوا يصدرون الرقيق من مناطقها الجنوبية والغربية والشرقية وعملوا على تهريبه خارج الجزيرة للحصول على أرباحه العالية، الأمر الذى أدى إلى نقص العمالة اللازمة لمزارع جزيرة مدغشقر. ولم يستطع حكام هذه الجزيرة الإفريقيون السيطرة على عمليات التهريب، وكان الرقيق المستورد فى مدغشقر يأتى أساسًا من موزمبيق وزنجبار.

لعب العرب فى مدغشقر دور المستورد والمصدر للرقيق، حيث كانوا يشحنون الرقيق من مدغشقر إلى الخارج، ثم تعود سفنهم بعد بيع شحناتها إلى موانى مدغشقر حاملة الأقمشة أو البضائع الآسيوية الأخرى، ثم تبحر فى المحيط الهندى.

وكان التجار العرب فى مدغشقر والذين أطلق عليهم لفظ الأنتالا أوترا Antala Otra هم من يقومون بتصدير الرقيق واستيراده، ويرجع ذلك إلى أنهم استخدموا القوارب العربية Dhows محل السفن، وظلت السلطات البريطانية لفترة كبيرة تعتقد أن هذه القوارب لا تحمل الرقيق، كما أن كثيرًا من السفن الخاصة بالرقيق كانت ترفع الأعلام الفرنسية، ثم استخدمت هذه السفن الأعلام الأمريكية، وعلاوة على هذا كان للخبرة العربية بالرياح وتيارات الممر الموزمبيقى البحرية أثر كبير فى قدرتهم على الإفلات من التفتيش البريطانى، وكانت الأرباح المتزايدة من تجارة الرقيق التى كانت تفوق المائة فى المائة دافعًا للعرب للتخصص فى تجارة الرقيق الساحلية فى الممر الموزمبيقى، كما دفعت بأفراد البيت الحاكم فى مدغشقر إلى التورط فيها، بالإضافة إلى الهنود الذين عملوا على إقراض الأموال للتجار العرب لمواصلة الاتجار فى الرقيق.

وينتهى بحث د. محيى الدين محمد مصيلحى حول تجارة الرقيق العربية فى شرق إفريقيا إلى هذه الملاحظات:

١ ـ إن القلة من العرب هى التى خرجت فى صحبة قوافل التجارة المتجهة إلى الداخل، وإنها كانت تمثل الشريحة الدنيا من العرب فى ساحل شرق إفريقيا، وإن العرب لم يزد عددهم على عدة مئات بالداخل، بالإضافة إلى ألف أو ألفين من السواحيليين، ورغم تسلح القوافل العربية بالأسلحة النارية فإن قوة العرب فى الداخل لم تصبح قوة مؤثرة حتى بعد استقرارهم وتأسيسهم لبعض المراكز التجارية

والمستوطنات، من ثم كانت جهودهم فى صيد الرقيق محدودة للغاية، وكان الإفريقيون هم الذين يقومون بعبء جمع الرقيق للعرب ويقايضونهم عليه، ومن ثم فإن ما ارتبط من فظائع حول صيد الرقيق فى الداخل كان مبالغًا فيه؛ لأن جمع الرقيق وصيده وأسره والإغارة على القرى كان مقترنًا بنشاط القبائل الإفريقية القوية واعتدائها على المقاطعة المجاورة غالبًا.

٢ ـ إن استقرار العرب بالداخل لم يكن ناجمًا عن السيطرة وفرض القوة على الإفريقيين فى الداخل إلا نادرًا، ولكنه ارتبط باستمرار علاقات الود والتعاون بين العرب والإفريقيين التى ربط عامل الرغبة فى الربح وتبادل المصالح بينهم حتى أدت إلى تخصيص بعض الزعماء الإفريقيين أجنحة خاصة فى مناطقهم للتجار العرب.

٣ ـ إن العرب كانوا يحرصون على عدم استخدام الأسلحة النارية فى صيد الرقيق رغبة منهم فى توفيره لصيد العاج وفى الدفاع عن أنفسهم؛ لأن سعر العاج أو السلاح كان أعلى قيمة من الرقيق، كما كانت تجارة الرقيق تتسم بارتفاع نسبة الفاقد فيها إذا ما قورنت بالتجارة فى العاج والسلاح.

٤ ـ إن معظم الرقيق الذى كان يشتريه العرب من الداخل كان من الصبية والنسوة لأن الطلب الخارجى عليهم كان كبيراً وكان سعرهم مرتفعًا، ولم يكن الطلب على البالغين من الذكور من الرقيق عاليًا إلا فى المشروعات الزراعية فى الساحل الشرقى الإفريقى أو بعض جزر المحيط الهندى، وكان نطاق هذه المزارع محدوداً ولا تبرر الحاجة إلى العمالة فى جمع الأعداد الكبيرة من الرقيق فى الداخل.

٥ ـ إن ارتباط تجارة الرقيق بتجارة العاج كان من خلال الحصول على الرقيق لشراء الأراضى فى الساحل وتحويلها إلى مزارع للمحاصيل النقدية مثل القرنفل وجوز الهند، ثم تدبير المال من التجارة فى هذه المحاصيل لجمع العاج والاتجار فيه.

٦ ـ إن تجارة الرقيق العربية تواطأ فيها الهنود والأوروبيون والأمريكيون والأفارقة كما حدث فى جزيرة مدغشقر مع العرب، وإن اقتصر دور الهنود كممولين ودور الأفارقة كجامعين وصيادين للرقيق.

٧ ـ إن أرقام الرقيق وأرباح التجارة ذات سمة تقديرية، ويرجع السبب فى عدم وجود أرقام حقيقية حول هذه التجارة إلى سرية هذه التجارة وعدم مشروعيتها وإلى عدم أمانة الهنود القائمين على إدارة الجمارك، وإلى تورط أطراف كثيرة فيها كان يهمها إخفاء حجم نشاطها الحقيقى.

٨ ـ إن بعض المناطق الإفريقية خلت من صيد الرقيق لقوة ملوكها وقبائلها.

٩ ـ صاحبت حركة القوافل العربية هجرات كبيرة من رقيق الداخل إلى الشرق لالتحامهم بالخدمة فى المزارع العربية فى الساحل، كما أدى امتداد حدود تجارة القوافل العربية إلى مسافات بعيدة نحو الغرب إلى ضعف قدرة الزعماء الإفريقيين عن الدفاع عن مناطقهم أو إحكام الرقابة على عمليات صيد الرقيق.

١٠ ـ لم يكن العرب هم وحدهم من مارسوا النشاط التجارى فى الرق فقد كان للهند نشاط مواز فى هذه التجارة وكانوا يقومون بالوساطة التجارية وتمويل قوافل الرق[١].

***

التباين الجوهرى

كان ثمة اختلاف جوهرى بين تجارة الأطلنطى فى الغرب الإفريقى وتجارة المحيط الهندى فى الشرق الإفريقى فى العصر قبل الغزو الأوروبى، وهذا الفارق الواضح فى الطبيعة ولد آثاراً مختلفة مما يوجد فى السبب الدافع إلى هذين النوعين من نظم التجارة عبر المحيطات. لم تكن تجارة المحيط الهندى أساسًا تجارة جلب العبيد لا فى العصور القديمة ولا فى العصور الوسطى ولا فى أى وقت قبل القرن الثامن عشر. وكما هو الشأن فى معظم مناطق العالم القديم كان ثمة قدر من التعامل العبودى عبر البحار فى هذه المنطقة فى الأزمان الأولى. كانت مصر تشترى المقتنصين من أرض بونت وأرض بونت تشكل الآن الساحل الشمالى للصومال الحديث، وكانت الجزيرة العربية تصنع المثل وكان العبيد الإفريقيون معروفين فى فارس وما حولها والبعض منهم كان يؤخذ إلى ممالك الهند. وفى القرن التاسع كان يستخدم بعيداً فى الصين.

(١) سمنار قسم التاريخ «العرب وتجارة شرق إفريقيا ص ١٩٤ ـ المرجع السابق ص ١٩٤.

وهناك وثيقة صينية ترجع إلى عام ١١٨٧م تشير إلى مدغشقر وتذكر أن هناك جزيرة فى البحر يسكنها العديد من البدائيين أجسامهم سوداء وشعرهم مجعد، وكان يجرى إغراؤهم بالطعام ثم يقتنصون ويباعون عبيداً فى البلاد العربية وكانت أسعارهم عالية ويستخدمون حراساً ويقال إنهم لم يكونوا يحنون إلى أقربائهم.

بالنسبة لحضارات الشرق كان العبيد يأتون من كل حدود المحيط الهندى وليس من شرق إفريقيا فقط، كانوا يوردون إلى الصين لمدة طويلة، وأن التقرير الصينى السابق الإشارة إليه يذكر أن العبيد الذكور والإناث كانوا يباعون، وكانت السفن تحملهم كما تحمل البضائع. وأن مراقبًا صينيّا للجمارك البحرية كتب بعد ذلك بخمسين سنة أن طفلاً عبداً قدر ثمنه بثلاث قطع من الذهب أو ما يماثلها من الخشب (يقال إنهم كانوا يستخدمون لسد ثقوب السفن سواء من داخل السفينة أو من خارجها) وأن كثيراً من هذه الضحايا البائسة كانت تأتى من إفريقيا[١].

ولكن لا يوجد دليل يظهر أن العبودية كانت هى التجارة السائدة فى الشرق أو أنها صارت كذلك. لقد كانت بالفعل بنداً صغيراً من بنود التجارة. إن الشواهد المتاحة رغم قلتها تقول شيئًا آخر: إن عبيداً من أفضل نوع كان يمكن شراؤهم فى القرن الثانى الميلادى من «أوپن ـ Open» وهى رأس هافون فى أقصى شمال القرن الإفريقى، ومن موانى شرق إفريقيا إلى رأس هافون لا توجد إشارة إلى العبيد فى ذلك الوقت. ولا توجد إشارة إليها لدى الكتاب العرب فى العصور الوسطى، ولم يذكر هؤلاء الكتاب حالة واحدة يركز عليها بالنسبة للعبودية فى شرق إفريقيا على العكس كانوا يؤكدون فقط أهمية شرق إفريقيا باعتبارها مصدراً للعاج والذهب والمواد الخام الأخرى.

يقتطف من الجغرافى العربى المسعودى الحديث عن أهم أنواع التجارة والصادرات وهو الذهب دون الإشارة لتجارة الصادر من العبيد فى شرق إفريقيا ويتكلم أيضًا عن المدن السواحيلية وعن تجارة كلوة فى هذه الأزمنة بالطريقة نفسها.

ولكن للإنسان أن يصل إلى النتيجة نفسها بطريق آخر هل كان الشرق يحتوى على مزارع واسعة ومناجم عديدة مما يتطلب جيوشًا كبيرة من العمل العبودى؟. ببساطة لم

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 188-189

يكن يوجد ذلك، كما أنها لم تكن توجد فى الغرب الإفريقى قبل عبور الأطلنطى. هل كانت توجد أقليات إفريقية كثيفة فى الشرق تقارن بالأقليات الإفريقية فى أمريكا؟. لم يكن يوجد ذلك. وإن القول إن التجارات القديمة فى المحيط الهندى كانت تتعامل فى العبيد بالنطاق نفسه التى تعاملت به تجارة الأطلنطى هذا قول وهم محض نشأ من الضمير الأوروبى، إن ما كان قد حدث هو وجود العبودية بشكلها المعروف ولكن على نطاق ضيق بين عدد من الدول فى عالم العصر الوسيط. كانت تجارة ثانوية ونادراً ما كانت مهمة فى التوازنات العامة للثروة وللمشروعات الاقتصادية.

إن الاختلاف حاد جدّا بين هذا الوضع وبين التجارة عبر الأطلنطى، فالاحتكاك والتبادل عبر المحيط الهندى على مدى ألف سنة لم تكن العبودية فيه ذات أهمية، وهذه الاحتكاكات والعلاقات عبر المحيط الهندى سمت بالشعوب على الساحل الشرقى إلى العضوية الكاملة فى مجتمع الحضارة الشرقية وأتى ذلك بعائده على البلاد الأصلية، ولكن على مدى أقل من خمسمائة سنة من العلاقات عبر الأطلنطى كانت العبودية ذات الأهمية القصوى فى هذه العلاقات ولم يكن يمكن الادعاء بأنها أنتجت عضوية كاملة فى مجتمع الحضارة الشرقية أو الغربية، إن العكس من ذلك تماماً هو ما حدث.

وهذه المدن التى كانت قائمة على الساحل الشرقى قد اختفت وزالت بغير خطأ يعود إلى أهلها، دمرها البرتغاليون وكانت السرقة هى المفتاح فى طموح هؤلاء المكتشفين الأوروبيين. وقد سيطر البرتغاليون على الساحل الشرقى لإفريقيا بعد رحلة ڤاسكو دى جاما وكانت سفنهم تأتى متتابعة على مدى كبير من السنين، وكانت تحمل أوامر خاصة بالسيطرة على المحيط الهندى وتحويل المدن الشرقية الإفريقية إلى مجرد موانئ لهم وتحصيل الضرائب منهم بالذهب وتأسيس السيطرة البرتغالية. وقد ووجه البرتغاليون بالمقاومة، ولكن المدن الساحلية الإفريقية لم يكن لديها المدافع. وكانت المدافع لدى البرتغاليين مصحوبة بنوع من القسوة والتصميم لم تعرفه هذه الشواطئ من قبل. كان غزواً دمويّا استسلمت بعده كلوة وممبسة وزنجبار وغيرها.

وأحياناً كان البرتغاليون يتلقون المساعدة والمعونة من واحد أو آخر من الحكام الإفريقيين ضد حاكم أو آخر من الإفريقيين، وأدى هذا على سبيل المثال إلى سقوط

حاكم جزر «كريمبا ـ Kerimba» فى شمال موزمبيق . ففى عام ١٥٢٢م فإن البرتغاليين الموجودين فى موزمبيق التى كانت القاعدة الأساسية لهم فى الساحل الشرقى جاء إليهم رسل من زنجبار وبمبا من أقصى الشمال وذكر هؤلاء الرسل أن حكامهم سيدفعون الجزية للبرتغاليين بدلاً من كريمبا وكانوا فى ذلك يطلبون حماية البرتغاليين وقد تسبب هذا الوضع فى حرب مع كريمبا انتهت بسقوطها[١] .

***

تدمير القرى

سقط عن شرق إفريقيا التاريخ المكتوب لقرنين من الزمان منذ أن وطئها البرتغاليون، كانت المعلومات التاريخية عن الشاطئ ترد قليلاً جدّا حتى ظهر الأسطول التركى فى البحر الأحمر فى القرن السادس عشر وأوقف الزحف البرتغالى .

لم تكن السلطنة العثمانية تميل إلى اتخاذ قرار حاسم ضد تجارة الرقيق ؛ لأن الأناضول وهى قلب الإمبراطورية تشمل أسواقًا للعبيد السود، وأن شركة العزيزية وهى من خطوط الملاحة التى يسهم بها خديو مصر بأسهم كثيرة كانت تنقل العبيد السود من الإسكندرية إلى موانى الأناضول ثم تحملهم سفن صغيرة إلى المناطق المختلفة . وقد استوردت الأناضول وحدها نحو ثلاثة آلاف من العبيد السود أتوا بالبواخر من مصر أو بطريق البر عبر بغداد أو مع الحجيج العائد من مكة والمدينة . وكان الشباب المخصى يباعون فى الجزيرة العربية ليقوموا بأعمال الإشراف على الأماكن المقدسة، وكذلك حراسة الحريم وأماكن نزول الحجاج . وكانت الأناضول تشكل سوقًا واسعًا للخصيان، وبقيت كذلك على مدى القرن التاسع عشر . وفى الأناضول كما فى غيره من بلاد المسلمين كان الخصيان يعاملون باحترام شديد وقد سجل أحد تقارير مكافحة العبودية ما يلى : «أن أى خصى سواء كان من خصيان السلطان أو من خصيان الحريم الخاص كان عندما يدخل أية مركبة عامة فى إسطنبول كان الأتراك جميعًا فى المركبة يقفون له ويؤدون السلام باحترام ويبقون واقفين حتى يجد الخصى مكانًا فيجلس فيه»[٢] .

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 190-192

(٢) المرجع السابق The African slave Trade, P. 155

ولكن نظام العبيد فى الإمبراطورية العثمانية كان مختلفًا بالنسبة للنظر إليه وإلى طريقة التعامل معه. وطبقًا لتعاليم الإسلام وللشريعة الإسلامية كان العبيد أناسًا لهم حقوق. وفى الواقع فإن كثيراً من الجنود ومن رجال الدولة كانوا من عبيد السلطان وترقوا حتى صاروا چنرالات فى الجيش وحكامًا للأقاليم وغيرها. وكان من المسلمين من ولدوا أحراراً ولديهم بذلك مناعة من أن يسترقوا استطاعوا أن يتسللوا حتى يصيروا عبيداً للسلطان ومكنهم ذلك من الوصول إلى أن يكونوا ذوى وظائف عالية فى الدولة. إن الجارية المحظية للسلطان كان ابنها يصير سلطانًا وكانت ذات وضع متميز، طبعًا كان هناك عدد لا يحصى من العبيد يعاملون معاملة قاسية وكان منهم من يعملون فى مزارع أصحاب الملكيات الكبيرة، ولكن يظل أن أعدادهم لم تكن بالقدر الذى يجعلهم مصدراً للتراكم الرأسمالى وكانوا يشكلون الطابع الغالب للعمالة فى مجالات الإنتاج.

وفى الأساس فإن الفرق بين النظام العبودى الغربى والنظام العبودى العثمانى وهو نظام إسلامى يخضع إلى حد ما لضوابط الفقه الإسلامى، الفرق هو ما بين الاستغلال التجارى فى مجالات الإنتاج والاستخدام المنزلى، هذا لا يجعلنا نتجاهل العبيد الذين يعملون فى المنازل فى المستعمرات الغربية، كما لا يجعلنا نتجاهل العبيد الذين يعملون فى الأنشطة التجارية والإنتاجية وبوصفهم عمالاً فى الإمبراطورية العثمانية، ولكن قاعدة الرق فى الغرب كانت تقوم على الاستغلال الاقتصادى للعمل العبودى فى حين أنه كان فى الإمبراطورية العثمانية يقوم على أساس الخدمات الشخصية، وكان العبيد فى الغرب يوجهون إلى الإنتاج الاقتصادى، بينما كانوا فى الإمبراطورية العثمانية شكلاً من أشكال الاستهلاك[1].

أوقف تواجد الأسطول التركى فى البحر الأحمر توغل النفوذ البرتغالى فى شرق إفريقيا ولكن السلطة العثمانية لم تستطع أن تحرر المنطقة من الغزو الخارجى ولم تسلم السواحل الشرقية من تهديد الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، وسرعان ما جاء الإنجليز والفرنسيون والهولنديون يعملون فى المحيط الهندى وتحول شرق إفريقيا إلى بؤرة وصراع وتنافس دولى، وباتت تجارة الرقيق محور نشاط هذه الدول وهدف دول

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 103-117

الساحل، ويمكن للمرء أن يدرك ذلك من تقرير فرنسى عن كلوة يذكر أنه على الرغم من أن الفرنسيين أبحروا تجاه الشرق حول رأس الرجاء الصالح قبل الإنجليز والهولنديين بكثير، فإنهم لم يهتموا قط بالشاطئ ولم يتركوا أثرًا. وفى بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدءوا يتبعون الساحل بحثًا عن العبيد الذين يطلبونهم فى مزارعهم فى جزر المحيط الهندى البربون bourbon وموريشيوس. وكان الرائد فى هذه التجارة فرنسيًا يسمى «موريس» هرب بعد أن تحطمت سفينته إلى كلوة وتقرب من السلطان الذى أقطعه قطعة أرض فى كلوة بأربعة آلاف قرش. واستغل هو هذا النجاح بعقد اتفاقية مع السلطان منحته امتياز احتكار تصدير العبيد، إن هذه الاتفاقية التى عقدت فى سنة ١٧٧٦م كان لها صدى بعيدًا فى التطبيق، لقد وعد السلطان بأن يسلم ألف عبد كل سنة مقابل عشرين قرشًا للواحد منهم ويأخذ «موريس» قرشين عن كل عبد، ولم يسمح لتاجر عبيد آخر أن يعمل حتى يكتفى موريس ويعلن اكتفاءه.

انتعشت التجارة نوعًا ما وثمة تقرير فرنسى آخرعن الفترة نفسها هو خطاب موجه إلى وزير البحرية الفرنسى يتضمن ملاحظات عن قبطان فى تجارة العبيد يسمى «چوزيف كراسون» ذهب مرتين إلى كلوة فى شئون تتعلق بتجارة العبيد وذلك فى السبعينيات من القرن الثامن عشر. وقد وجدها مكانًا بكرًا وفى حالة من الفقر وقال إن كلوة تستطيع أن تصدر التيل والقطن وقصب السكر والصمغ بوفرة. وقد نجح فى أن يعقد صداقة مع السلطان وحصل بها على عدد من العبيد الممتازين فى الوقت الذى كان فيه السلطان يطلب حماية الفرنسيين له من أعدائه المجاورين بمن فيهم البرتغاليون. وقد بقيت التجارة فى العبيد قليلة الشأن. وذكر «كراسون» أن السفن الفرنسية استلمت نحو ٤١٩٣ عبدًا من كلوة فى السنوات الثلاث السابقة وأن نصيبه منهم كان ٣٨٣ عبدًا، وكان تكلفة كل واحد منهم ٤٠ قرشًا ضعف الثمن الذى وافق عليه «موريس» من قبل وقد حملوا إلى موريشيوس وبوربون وبعضهم حمل إلى جزر الهند الفرنسية. وقد بلغ ما أخذ من العبيد إلى الجزر الفرنسية من موانى شرق إفريقيا الأخرى نحو ١٧٩٩ عبدًا.

ولكن تجارة العبيد الأوروبية فى الساحل الشرقى لم تكن هى نهاية القصة الحزينة لشعوب هذه المنطقة، فقد تدخلت مدن ساحلية أخرى فى هذه الأعمال كانت زنجبار

أهمهم. ذكر بحار بريطانى كابتن «سمى ـ Smee» فى سنة ١٨١١م أن حاكم زنجبار يسمى «ياقوت» كان يتقاضى عشرة دولارات على كل رأس من العبيد يسلم إلى الفرنسيين لمزارعهم فى موريشيوس والبربون. وكما كان «ياقوت» يبيع للفرنسيين كان يسلم للأسواق الشرقية الأخرى، بين ستة آلاف إلى عشرة آلاف من العبيد سنويّا، وإن كان ذلك يجرى بطريقة غير منتظمة وليس فى كل سنة، كما أن الإجماليات الحقيقية تظل غامضة.

هؤلاء العبيد المصدرون كانوا يوجدون على نطاق صغير نسبيّا مقارنًا بما يصدر من غرب إفريقيا إلى أمريكا، ففى الغرب كانت البرازيل تتسلم أكثر من خمسة أضعاف هذه الأعداد. وأيا ما كانت الشرور الخاصة بتجارة العبيد فلم تكن شعوب الساحل الشرقى يعانون كثيراً من تجارة العبيد، ولا جيرانهم فى الداخل، وإن كان بعض تجار العبيد من عمان ومسقط قد اندفعوا إلى هذه التجارة. وفى عام ١٨١٩م عندما كان لزنجبار نصيب الأسد فى تجارة العبيد ذكر أحد المراقبين البريطانيين أن ما بيع من العبيد قد بلغ عدداً يتراوح ما بين ٤٠ و٤٥ ألفًا. وأن نصف هؤلاء تقريبًا كان يذهب شمالاً إلى الجزيرة العربية والخليج الفارسى ومصر، وأغلب الباقى كان يهرب فى اتجاه الجنوب للبرتغاليين فى موزمبيق، وكان هؤلاء يرسلونهم إلى البرازيل فى سفن العبيد الأمريكية التى تحملهم من هذا المصدر.

وفى عام ١٨٤٠م فإن عملية استخراج العبيد من شرق إفريقيا صارت على قلتها النسبية عربية، وفى ذلك العام فإن سلطان عمان نقل عاصمة مسقط إلى الجزيرة التابعة له زنجبار. وكان حاكمًا ذا مواهب تجارية فائقة فنظم تجارة زنجبار وفى جزء كبير من الساحل على أسس جديدة. وبدأ ينعش الصادرات من المنتجات الطبيعية المستخرجة من الأراضى الإفريقية (القرنفل بالذات) الذى زرعه على نطاق واسع وأرسل مبعوثين للبلدان الشرقية ليكسب أسواقًا جديدة وينعش الأسواق القديمة أيضًا، وبدأ التجار العرب ينتعشون ويستعيدون ماضيهم فى العصور الوسطى ويتعاملون مع الشاطئ الجنوبى للصين، وبُذلت جهود كبيرة لإعادة بناء التجارة المزدهرة عبر المحيط الهندى بين شرق إفريقيا والمتعاملين القدامى معه، ولكن كان هناك اختلاف فقد صارت العبودية جزءًا مهمًا من هذه التجارة.

إن السنوات السابقة على سنة ١٨٤٠م والسنوات اللاحقة لها بشكل خاص هى ما حدث فيها تغلغل عرب الشاطئ الجنوبى للجزيرة العربية فى داخل شرق إفريقيا. لقد ذهب هؤلاء ووكلاؤهم السواحيليون عبر طريق التجارة القديمة من بجامويو وكلوة وطنجة، وأسسوا سريعًا مراكز للتجارة عند البحيرات الكبرى فى وسط إفريقيا وأماكن مناسبة بينها. وكانوا مسلحين ببنادق قديمة واندفعوا إلى الداخل، وكما يصف أحد البريطانيين أن عرب زنجبار بلغوا منتصف القارة تقريبًا وأنهم فى سنوات قليلة يمكن أن يلتقوا بالشعوب الآتية من لواندا (أنجولا) من الشاطئ الغربى، وأن أرشيفات أنجولا سنة ١٨٥٢م تتحدث عن الاتصال المباشر للمرة الأولى بالتجار العرب، وأن ستة منهم عبروا القارة فعلاً من الشرق إلى الغرب فى هذه السنة.

كان هذا التغلغل العربى إلى الداخل يحمل هدف تصدير العبيد للمزارع الجديدة فى زنجبار والحيازات الجديدة هناك، وهذا أدى إلى التدمير الذى لاحظه المستكشفون لقد كان هذا التدمير حديثًا فى المناطق التى يؤخذ منها العبيد. والنقطة هنا إن هذا التدمير الذى لاحظه المستكشفون لم يكن خاصًا بشرق إفريقيا وحدها ولا بتاريخها وحده لا فى وسط إفريقيا ولا على السواحل. وبعد مجىء سلطان عمان وتجاره لوحظ أن هذا النظام جميعه للتجارة الداخلية قد توسع وانتعش أكثر كثيراً من العمليات التى كان العرب يرتبطون بها لعصور طويلة فى الماضى. ولكن حقيقة الدمار الذى حدث فى الداخل كان دماراً حديثًا لا يقاس بما فعله التجار البرتغاليون فى الجنوب من وادى الزمبيزى، ومع ذلك فإن هذا البؤس العبودى ألصق بالعرب وحدهم.

من هذه الحالة وبواسطة الطرق ذات الاتصال المباشر أو غير المباشر ظهرت المشروعات الإمبريالية ووقائع الغزو. وهذا الغزو الإمبريالى للداخل الإفريقى كان يبرر دائمًا بأغراض إنسانية أساسها قمع تجارة العبيد العربية. . ومن المؤكد أن هذا الهدف كان يحتاج إلى من يفعله، وقد فعله مورس فعلاً بواسطة البريطانيين والبلجيكيين، ولكن فى مقابل إخضاع جديد للإفريقيين الذين صاروا يعانون من أشكال جديدة من العبودية. وهنا يمكن للإنسان أن يلحظ بوضوح كيف أن عجز المؤسسات الإفريقية عن مقاومة العبودية كان هو السبب الرئيسى للإطاحة بها. وأن الصادرات التقليدية والعبودية الداخلية قد تحولت بشكل كارثى إلى التنافس على تجارة

العبيد من أجل التصدير، وكان هذا الدمار كبيراً فى هذه الأقاليم وخاصة فى شرق إفريقيا؛ حيث لم تكن الأشكال الأخرى لتجارة العبيد العابرة للمسافات الطويلة، مزدهرة قط.

من المهم فهم هذه العملية، أن أيديولوچية الفتح الاستعمارى التى نمت بقوة فى أوروپا قد أنعشت مفهوم أن الإفريقيين غير قادرين على حماية ثقافاتهم وتطويرها ولم يكن ذلك حقيقيّا، ولكن تجارة العبيد جعلته حقيقة، إن الأوروپيين قدموا صورة لداخل القارة الإفريقية، صورة متوحشة بشكل كامل وغير قابل للإصلاح وتعتمد على القسوة وإراقة الدماء وعدم القدرة على حماية نفسها، وأن كل أقصوصة شريرة ـ وكان يوجد منها الكثير ـ كانت تقوى هذا الانطباع، وبقى بعد ذلك حقيقة واحدة لهذه المشكلة وهى الحق فى الإلحاق[1].

هذه الأيديولوچية تأكدت، وأن الإنسان ليجد كتاباً بعد كتاب فى الفترة الإمپريالية يحتوى على ذكريات عما تحمله عبء الرجل الأبيض أو ما يبرر حمله لهذا العبء، مثل ما كتبه «كوبلاند ـ Coupland» وهو مؤلف كتب إنجليزية مرجعية عن تاريخ شرق إفريقيا، كتب فى سنة ١٩٢٨م يقول: «إن فعلاً جديداً من تاريخ إفريقيا بدأ مع الرحالة ديڤيد لفنجستون ويجب القول إن إفريقيا الحقيقية لم يكن لها تاريخ وإن الجسم الأساسى للإفريقيين بقى غير محكى عنه موغلاً فى البربرية!! وهكذا بقى راكداً.. إن قلب إفريقيا نادراً ما كان ينبض»، وبهذه الطريقة كتب كوبلاند عن مدن السواحيلى قائلاً إنها كانت مستعمرات عربية من العصور الأولى وبقيت كذلك.

يقول بازيل ديڤيد سون: «نحن نرى الآن أن كوبلاند مخطئ بلا شك، كان مخطئًا بالنسبة للمدن الساحلية؛ لأنه تجاهل طبيعتها الساحلية، وأنه أخطأ بالنسبة لشعوب الداخل فلم يكونوا منغمسين فى البربرية كما قال. كان ثمة نوع من البربرية بالمعنى المعجمى الضيق ما داموا غير متعلمين وليسوا فى الحضر ولكنهم بالتأكيد لم يكونوا برابرة بالمعنى الذى كان يؤكده كوبلاند، بمعنى أنهم لا يحوزون قيمًا أخلاقية ولا قوانين ولا حكومات ولا حضارة خاصة بهم، وهم أيضًا لم يكونوا باقين على الركود لقد

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 198-201

تحركوا خلال حقب كثيرة من التطور الاجتماعى، بحيث كانوا عاديين مع الفروع الأخرى للجنس البشرى. إن ما وجدته أوروبا الغازية لم يكن فقدانًا أو اضطرابًا كما تصور الكثيرون ولكن كان كوارث نتجت عن أز مات اجتماعية مفاجئة وكانت هذه الأزمات هى ما فتح الطريق للاحتلال الاستعمارى. ولا شك أن النتيجة الكبرى لذلك كانت هى تجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر التى شاهدها شرق إفريقيا».

(جـ) ١ ـ قرن الرعب

فى كل قرون تجارة الرق يعتبر القرن التاسع عشر هو الأكثر فى عدد من استرقوا أو استعبدوا من الإفريقيين رجالاً ونساء وأطفالاً وهو أيضًا أكثر عددًا بالنسبة لمن قتلوا فى هذه العمليات. وقد أدى ذيوع الجريمة البشرية على نطاق واسع إلى ضغوط من العالم الغربى ضد هذه التجارة، وتزعمت بريطانيا حملة تحريم الاتجار فى الرق بحجة انتهاك هذه التجارة للمبادئ الإنسانية، والواقع أن بريطانيا سعت إلى إلغاء الرق بعد أن فقدت مستعمراتها فى أمريكا الشمالية وقلت حاجتها إلى الرقيق هناك ولم يعد الرق الذى يذهب من إفريقيا إلى أمريكا مما يعود بالربح على بريطانيا بعد أن فقدت سيطرتها فى أمريكا.

ورغم محاولات إلغاء تجارة الرق فإنها استمرت فى شرق إفريقيا نتيجة عدة عوامل منها التوسع الزراعى فى زنجبار وفى الساحل الشرقى الإفريقى خاصة فى مجال زراعة القرنفل وجوز الهند والمطاط والحبوب وحاجة المزارع المتزايدة لليد العاملة من الرقيق، كما كانت قسوة ظروف االعمل فى المزارع الساحلية تدفع الرقيق المحلى إلى الهرب، وكانت نسبة الوفيات تصل إلى ٢٢٪ من قوة العمالة فى المزارع تؤدى إلى نقص العمالة وتستدعى وصول أعداد جديدة منها من الداخل. وكانت القروض التى يقدمها الهنود لأصحاب المزارع العربية لتسيير قوافل تجارية من أجل الحصول على الرقيق والعاج تسهل لهم ذلك، بالإضافة إلى الحاجة إلى الرقيق لمزارع قصب السكر فى جزر موريشيوس ومدغشقر، فضلاً عن الارتباط الوثيق بزيادة الطلب العالمى على عاج شرق إفريقيا[1].

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ د. محيى الدين مصيلحى ص ١٨٤.

وتعددت أسواق الرقيق، وكان سوق زنجبار كما سبقت الإشارة هو السوق الرئيسى يليه سوق كلوة، كما وجدت أسواق صغيرة فى ممبسة ومالندى ومقديشيو. وحين اشتدت عمليات التفتيش عن الرقيق ونشطت الدوريات البريطانية الساحلية حرصت السفن العربية التى كانت تحمل الرقيق على تجنب زنجبار والاتجاه شرقًا بعيدًا عنها رافعة أعلامًا أجنبية فرنسية أو فارسية، كما كان الرقيق يشحن فى قوارب صغيرة لا تتسع لأكثر من عشرة أشخاص ويقدم أصحابها إقرارات بأن ما عليها بحارة. وكان الرقيق يجمع من أسواق الصومال الداخلية ومن قلب الهضبة الحبشية واشتهرت الجزيرة العربية بالرقيق الأسود الذى يعمل فى خدمة المنازل، وكانت السفن العربية تأتى من الجزيرة حاملة التمر أو الأسماك، حيث تقوم ببيعها ثم تشترى بها رقيقًا أو سلاحًا من سواحل إفريقيا الشرقية خاصة چيبوتى. وكان استخدام بعض السفن للأعلام الأجنبية يتم بناء على اتفاق بين السلطات الأجنبية والعربية تبادلاً للمصالح[1].

كان العمانيون العرب يتاجرون فى الرقيق على طول ساحل إفريقيا الشرقية لقرون عديدة. وقد كتب أحد الأطباء الإيطاليين الذين كانوا يعملون فى مسقط سنة ١٨٠٩ ـ ١٨١٤م يقول إن أغلب دخل هذه المنطقة كان يأتى من استيراد العبيد[2]، وأنه بالنسبة للسكان العمانيين البالغ عددهم حوالى ٨٠٠ ألف كان السود يمثلون واحدًا من كل ثلاثة فى عمان، وكان يرد إلى عمان كل سنة نحو ألفين من العبيد تقريبًا غير ما كان يباع على طول الساحل.

وخلال القرن الثامن عشر صارت كلوة الميناء الأساسى لإفريقيا الشرقية بالنسبة لتصدير العبيد الذين كانوا يجلبون من الجنوب الشرقى من تنجانيقا وكذلك من منطقة بحيرة نياسا، وكان العمانيون على الساحل يتمركزون فى زنجبار، وعندما سيطروا على كلوة فى منتصف سنة ١٧٨٠م حولوا هذه الجزيرة إلى تجارة العبيد. وفى سنة ١٨٣٤م كان تصدير العبيد بلغ عددًا سنويًا يقدر بـ ٦٥٠٠، وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر كان العدد السنوى يتراوح ما بين ١٤ ألفًا و١٥ ألفًا، وقسم من هؤلاء العبيد كان يوجه إلى أسواق الشرق الأوسط، وبعضها كان يستخدم فى الزراعة فى زنجبار، حيث نمت زراعة القرنفل بعد سنة ١٨١٠م وازداد الطلب العالمى عليه. وفى الخمسينيات من القرن التاسع عشر فإن سكان الجزيرة كانوا يضمون ما لا يقل عن ٦٠ ألفًا من العبيد.

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٦.

(٢) يجب التحفظ على هذا القول لأنه فى ذلك الحين كانت بها تجارة متنوعة تجوب حتى الهند والصين.

إن حاكم عمان السلطان سعيد نقل مقره إلى زنجبار سنة ١٨٤٠م وتحولت ا لجزيرة بفضل سياساته إلى أن تكون أهم إقليم خاضع لحكمه، وأن تكون الميناء الدائم على الجانب الغربى للمحيط الهندى، والمصدر الأساسى الذى يمد العالم بالقرنفل والعاج، والذى يحتوى على أهم سوق للرقيق فى الشرق. وعلى هذه القاعدة من السلطة والغنى وسع السلطان سعيد سلطانه فى داخل إفريقيا . ازدهرت باجامويو بزراعاتها وبقربها من زنجبار فصارت مركزًا مهمًا لتجارة الرقيق. وكانت تجارتها تمول فى الأساس من الأسيويين الآتين من الهند واستقروا فى المدن الساحلية وخاصة زنجبار.

وكان من يباشرون التجارة منهم عربًا يسمون عرب الشمال أو العمانيين، وفى الحقيقة ربما يكون أكثر من مارس تجارة العبيد هم العرب الأفارقة، وقد صارت التجارة زنجبارية أكثر منها عمانية مع الوقت. ومن المؤكد أن الكثير من تجار العبيد الأساسيين مع العديد من المتعاملين فى العبيد فى ذات الأقاليم كانوا من السود مثلهم فى ذلك مثل ضحاياهم. وكانت القوافل العربية تواجه مصاعب كثيرة منها الحاجة إلى إمدادات الغذاء وإلى الحمالين من الإفريقيين ومواجهة قبائل الداخل مما اضطرهم إلى مهادنة زعمائها الإفريقيين ومدهم بالسلاح والأقمشة ودفع رسوم مرور عبر أراضيهم طلبًا للحماية. وكانت الحروب القبلية الداخلية وارتفاع تكاليف نقل التجارة بين الساحل والداخل ونشاط بعض الإفريقيين فى أعمال اللصوصية وقطع الطريق فى الداخل من أهم أسباب فشل كثير من قوافل التجارة العربية وإفلاسها مع ملاحظة أن القوافل التجارية كانت زعاماتها عربية أو سواحيلية ولكنها كانت تتألف من الإفريقيين أساسًا[١].

بدأ السلطان سعيد حكمه فى عام ١٨٠٦م فى الوقت الذى بدأ فيه الصراع الإنجليزى الفرنسى يدخل مرحلته الحاسمة فى المحيط الهندى وشرق إفريقيا، وأدرك سعيد أن إنجلترا باستطاعتها أن تتوسع فى سواحل إفريقيا دون أن تقوى فرنسا أو أى دولة أخرى على معارضتها، واختار سعيد الانحياز إلى جانب تلك الدولة التى ادعت أنها تحافظ له على أملاكه.

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ص ١٧٩.

كان الثمن الذى دفعه سعيد لصداقة إنجلترا للمحافظة على بلاده أمام قوة إنجلترا البحرية فى المحيط الهندى هو قبوله للسياسة الإنجليزية الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق، واستخدمت بريطانيا هذا الادعاء الإنسانى لخلق المتاعب أمام الدول التى تعتمد على الأيدى العاملة المشتراة وهم العبيد فى إنتاجها الزراعى وإضعاف إنتاج من يعتمد على العبيد لافتقاره إلى الأيدى العاملة من ناحية ولمصادرة الأسطول البريطانى لشحنات العبيد المستوردة إليه. وإذا لاحظنا أن إنجلترا كانت تهتم بتمويل الحركات التجارية أكثر من اهتمامها بالإنتاج الزراعى، لهذا فإن إلغاء الرق لم يكن يتضارب مع أرباح أصحاب رءوس الأموال البريطانيين الذين حصلوا عليها من مصادرة الأسطول البريطانى لشحنات العبيد حيث كان يأسر السفن التى تقع تحت قبضته[1].

كان سعيد يعتمد على البريطانيين فى حمايته من منافسيه العرب بالنسبة لمجال حكمه الغنى، وكذلك كان البريطانيون يحمونه من مخاطر القوى الإمبريالية الأخرى الضخمة التى كانت تأتيه من تجارة الرقيق، وكان هو شخصيّا وبعض أفراد أسرته يمارسون هذه التجارة، ورغم أن الحكومة البريطانية كانت سياستها فى هذا الوقت ضد تجارة الرقيق فإنها آثرت الابتعاد عن أن تثير خلافًا مع حليف لها يمكن من نفوذها فى المنطقة. وكانت النتيجة هى نوعًا من التناقض الديبلوماسى الذى يتراوح بين الضغوط والمقاومات والتنازلات والتفاهمات حتى كان عام ١٨٤٥م، حيث وافق سعيد على معاهدة تمنع التجارة البحرية بين موانى لامو فى الشمال وكلوة فى الجنوب فيما عدا نقل العبيد بين أقسام ما يسيطر عليه السلطان من أقاليم إفريقيا. ومن ثم انتقلت تجارة الصادر الصريحة إلى كلوة، وكان العبيد الذين يجلبون إلى زنجبار لأغراض الاحتياجات الداخلية يهربون من الأسطول البريطانى إلى مختلف الأسواق فى بلاد المسلمين.

توفى سعيد سنة ١٨٥٦م عندما صارت زنجبار مستقلة عن عمان وتولى العرش ابنه ماجد الذى كان أقل انصياعًا للضغوط البريطانية. وفى عام ١٨٥٩م وحدها وصل إلى زنجبار نحو ١٩ ألفًا من الرقيق، ويعتمد هذا الرقم على الرسوم التى حصلت، ومن ثم لا يحسب فيه من تهربوا من دفع الرسوم أو المعفون منها مثل السلطان وأفراد أسرته من يهربون الرقيق.

(١) التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ـ د. جلال يحيى ـ ص ٢٢ و٦٧.

وفى عام ١٨٦٨م ذكر القنصل البريطانى هناك أن نحو ٣٠ ألفًا من الرقيق الذين جلبوا كانوا يردون سنويّا من منطقة بحيرة نياسا إلى كلوة وأن ثلثيهم كانوا يشحنون بالسفن إلى زنجبار، أما الباقى فكانوا يرسلون إلى الموانى الشمالية فى عمان أو غيرها. وذكر تقرير القنصل البريطانى أيضًا أنه فى مقابل كل عبد يصل إلى كلوة كان هناك آخر يقتل فى عمليات الخطف والنقل[١].

وفى زنجبار كان العبيد يفزعون من السفن ومن يموت منهم يلقى فى الماء ومن يكون ضعيفًا أومريضًا يترك على الشاطئ توفيرًا للرسوم التى تحصل عليه إذا مات قبل أن يباع، والباقى يعطى من الطعام والماء حتى يتماثل للشفاء، ثم يعطى من الملابس ووسائل الإظهار ما يتناسب مع إعداده لسوق الرقيق حتى يباع، وكتب الكابتن كولومب وهو من الأسطول الملكى الإنجليزى فى عام ١٨٦٨م يصف واحدة من سوق الرقيق، وكان هو ممن يتعقبون تجار العبيد فى المحيط الهندى، كتب يقول: «كان هناك من أسواق المزادات التى يجرى فيها بيع الرقيق نحو عشرين، ثم وصف أحد هذه المزادات كانت المجموعة المعروضة فيما يبدو حديثة الورود. وكلهم صبية وصبايا وبضعهم أطفال. وبين هؤلاء يبدو القسم المؤلم والمرعب من النظام العبودى وأقصد بذلك الحالة البائسة والجوع الذى يعانى منه الكثيرون.. كان المنظر مرعبًا وبعضهم كان عليهم أمراض جلدية وأمراض فى العيون». ومع مراقبين آخرين ممن يعادون تجارة الرقيق وضع كولومب تمييزًا بين الفظائع التى يتضمنها استيراد العبيد وبين ما يتبع ذلك من معاملة بواسطة ملاكهم العرب، وكولومب يميز بين الفظائع التى تجرى فى عملية النقل والاتجار وبين المعاملة التى يلقاها العبد بعد ذلك من ملاكهم العرب، ويعترف كولومب بأنه لم يستطع أن يكتشف ما إذا كان الرجل الحر الأسود فى زنجبار أحسن حالاً من العبد فى أى من المجالات «إن المالك للأرض يتطلب من عبده عملاً خمسة أيام فى الأسبوع وفى مقابل ذلك يعطيه من الأرض بالقدر الذى يستطيع أن يزرعه، والمالك للرقيق فى المدينة يعطى الرقيق المسكن والمأكل والملبس ويعطيه مبلغًا من المال أيضًا. وفى كل الحالات فإن النبيل العربى هو رئيس إقطاعى لمن يتبعونه وهو يقدم لهم الحماية بمعنى الكلمة وبالمعنى الذى نفهمه نحن»[٢].

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 147

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 149

ليس من المؤكد أن حياة العبيد فى زنجبار كانت بالنسبة لهم جميعًا على هذا المثال الذى ذكره كولومب، ولكن القدر المتيقن من الشواهد الحاصلة أن معاملة العبيد بواسطة ملاكهم كانت أكثر إنسانية بشكل ملحوظ من معاملة التجار لهم عند نقلهم وبيعهم.

٢ ـ قسوة المعاناة والدمار

شاعت الفظائع التى كانت تصاحب اقتناص العبيد ونقلهم وخاصة من الساحل الشرقى لإفريقيا على مدى القرن التاسع عشر، وشكلت لجنة مختارة من البرلمان البريطانى سنة ١٨٧١م للبحث فى هذا الموضوع وتعقب تجارة العبيد فى الساحل الشرقى لإفريقيا ولوضع نهاية لهذه التجارة ونقلها عبر البحر، وسجلت شهادتها فى هذا الأمر.

يذكر أنه فى سنة ١٨٦٠م فإن الأهالى من الهند ممن كانوا يقيمون لسنوات عديدة فى كلوة قالوا إن مناطق بالقرب من كلوة تمتد مسيرة عشرة أيام أو اثنى عشر يومًا كانت لسنوات قليلة تعج بالسكان وصارت بعد ذلك خالية منهم تمامًا، وإن عربيّا عاد من منطقة بحيرة نياسا ذكر أنه ارتحل لمدة ١٧ يومًا ولم ير إلا قرى مدمرة وكانت قبل سنوات قليلة تعج بقبائل «الميجانا والميجان ـ Migana - Migan» ولم يعد فيها شخص واحد على قيد الحياة، وفى تقديرات أخرى معاصرة ترد من المبشرين والرحالة والمكتشفين والديبلوماسيين تؤكد هذه المقولة التى وردت فى تقرير لجنة البرلمان البريطانى[١].

وفى إقليم «أونيام ويزى ـ Ungam wezi » بين بحيرة تانجانيقا والساحل، فإن تجارًا عربًا أو إفريقيين عربًا أنشئوا مركزين فى تابورا وعلى الساحل الشرقى للبحيرة عند أوچيچى Ujiji، وكتب أحد المبشرين «سوان»: إن النظام العربى امتد إلى مناطق واسعة وسيطر على كل الجماعات القروية غير المحمية وجعل البلاد كلها ميدان معركة ولم يعد أحد آمنًا خارج الأسوار المبنية!! وذكر مبشر كاثوليكى آخر زار سوق العبيد فى أوچيچى سنة ١٨٨٨م أنه وجد أكواخًا من الطين ممتدة بمكان واسع ومزدحمة بالعبيد مقيدين بالسلاسل فى خطوط طويلة يظهر عليهم الجوع وبجوارهم مدفن وبعض الموتى يتركون للضياع.

(١) هذه المبالغات كانت تطلق لتبرر لبريطانيا حق التدخل والتفتيش عن تجار الرقيق وهى التى مهدت للقوى الأجنبية استعمار القارة وللإلحاق والتوسع الأوروبى.

وبالإضافة إلى أعداد العبيد الذين كانوا يموتون فى عمليات الإغارة كانت هناك أعداد أخرى تموت فى الرحلة إلى الشاطئ وأن المبشر «سوان» فى طريقه إلى بحيرة تنجانيقا وجد قافلة من العبيد ساروا ألف ميل من أعالى الكونغو وكان عليهم أن يسيروا ٢٥٠ ميلاً آخر، كانوا مقيدين بالسلاسل فى أعناقهم فى طوابير كبيرة ومنهم نساء يحملن أطفالهن على ظهورهن[١].

كان العبيد الذين لا يطيقون الاستمرار فى الرحلة مع القافلة يتركون للموت جوعًا وأحيانًا يقتلون بالرصاص. وذكر أحد المبشرين أنه كان أربعة أو خمسة يفقدون حياتهم لقاء كل واحد يبقى حيّا يصل إلى زنجبار، وكان مكسب التجار كبيراً إلى حد يهون معه هذا الفقد ويقولون إنه «كما لو أنك أرسلت إلى لندن كتلة ضخمة من الثلج فى الصيف وأنت تعلم أن جزءًا منها سيذوب فى الطريق قبل أن تصل، ولكن الباقى سيكون كافيًا لتحقيق أغراضك».

ويذكر البعض أن ثمن العبد الواحد الحى كان يكافئ ثمن عشرة من الموتى. وكان عائد تجارة الرقيق يفوق أى موانع دينية يمكن أن تعوق التجار والمستفيدين من هذه التجارة. وبالنسبة لتجار الرقيق يقدر الربح بنحو ٦٠٪ وهى نسبة ربح تزيد كثيراً على نسبة الربح التى تدرها تجارة العاج، وفى الحقيقة كانت تجارة الرقيق وتجارة العاج مرتبطتين وكان الرقيق يحملون العاج إلى الشاطئ وهذا قد لا يعرفه الكثيرون من البريطانيين فى العصر الفيكتورى الذين يستخدمون العاج فى أصابع البيانو وكرة البلياردو ومقابل أدوات الطعام. وإن التجار ورجال البنوك الهنود هم من المسلمين أساسًا فى شرق إفريقيا كانوا يمولون هذه القوافل، ووجدوا هذاالعمل مربحًا رغم مخاطر الاستثمار فيه. وتذكر التقديرات البريطانية سنة ١٨٧١م أن سلطان زنجبار حصل على نحو ٢٠ ألف جنيه إسترلينى من تجارة الرقيق وهو مبلغ يساوى ربع دخله السنوى[٢].

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P.157

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P.1597

إن القسوة فى اقتناص العبيد ونقلهم زادت مع الضغط الذى كانت تمارسه بريطانيا فى البر والبحر ضد هذه التجارة، وبالتالى زادت القسوة من الضغوط البريطانية التى كانت تتلاءم مع مقتضيات التوسع الإمبريالى وأعطت لهذا التوسع حجمًا أخلاقيًا.

وفى «أوغندا» فإن تجارًا عربًا أو إفريقيين عربًا وصلوا إلى ممالك «بوجندا» و«بونيورو»، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وجد التجار هناك موردًا خصبًا للعبيد من أسرى هذه الممالك المتجاورة نتيجة الغزوات والحروب وكانوا ينقلونهم سريعًا بما يقدر بأربعة آلاف فرد فى العام إلى الشاطئ. وقال الأسقف «توكر» إنه واجه أعدادًا من تجار العبيد كانوا يرشون الرؤساء المحليين ليساعدوهم فى الإغارات. وفى عام ١٨٩٢م عقدت بريطانيا مع بوجندا اتفاقية تمنع الإغارات لاصطياد العبيد والاتجار فيها كما تمنع استيرادهم أو تصديرهم. ومع إعلان الحماية البريطانية مع هذه المملكة سنة ١٨٩٤م انتهت تجارة العبيد. وفى بونيورو فى الشمال الغربى زادت تجارة العبيد من أجل الحصول على السلاح والذخيرة مع التجار العرب والعرب الإفريقيين، ولم تستطع الحملة العسكرية البريطانية على عاصمة المملكة أن تنهى هذا الأمر.

وفى المناطق البعيدة من كينيا بالقرب من بحيرة رودلف فإن تجارة العبيد نشطت فى التسعينيات من القرن التاسع عشر. ففى عام ١٨٩٠م اشترك التجار فى حملات امتدت نحو سنة وكونوا شراكة بينهم وكانوا يتعاملون مع التجار الهنود. وفى نهاية الحملة كانت الأرباح توزع بين الشركاء حسب مساهماتهم، ويفترض أن إعلان الحماية البريطانية فى شرق إفريقيا سنة ١٨٩٥م قد أنهت تجارة العبيد فى هذا الإقليم رغم أنها استمرت فى الشمال الشرقى إلى ساحل الصومال حتى القرن العشرين[١].

وعلى الشاطئ الغربى من بحيرة نياسا فإن مغيرين من العرب والعرب الأفارقة عملوا وتوسعوا فى ذلك حتى أعالى الزمبيزى وكانوا يصطادون الفتيات والشابات ويتاجرون فى العبيد مع الرؤساء المحليين. ويظهر فى شمال غرب بحيرة نياسا مدى الدمار الذى سببته هذه التجارة، حتى أن واديًا خصبًا يمتد نحو ٢٥ ميلاً كان معروفًا بإنتاجه الغنى ومنطقة أخرى تمتد من شرق البحيرة لم تعد موجودة وقد أحرقت القرى وما بقى من الأهالى هرب فى الكهوف والجبال.

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P.161

فى عام ١٨٩٠م عين هارى چونستون مبعوثًا ملكيّا وقنصلاً عامًا فى الأراضى التى تحت النفوذ البريطانى شمال الزمبيزى وكانت مهمته هى إنهاء تجارة العبيد واستغرق ذلك عدداً من السنين ليطهر المنطقة من التجار وعملائهم.

وفى زنجبار ساعد بريطانيا كل من ألمانيا والبرتغال، ثم صدر مرسوم بتحريم تجارة العبيد فى زنجبار ووقعه السلطان سنة ١٨٩٧م وامتد ذلك إلى داخل البلاد، وقد حاول التجار العرب تجميع رقيقهم والسير بهم شمالاً فى طريق برى حتى موانى الصومالى ولكن السلطات البريطانية اتخذت هذا ذريعة لاحتلال ميناء ممبسة واتخاذه قاعدة لقطع طريق التجارة العربية بين الشمال والجنوب، وقد حاول الأهالى القيام بثورات متعددة ضد السلطان وضد تغلغل النفوذ البريطانى فى سواحل شرق إفريقيا ولكنها قمعت بعنف[١].

***

(١) التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ـ المرجع السابق ـ د. جلال يحيى ص ٦٧.

obeikan.com

ثانيًا (أ) العرب والكونغو

عندما بلغ الأوروبيون الأول الكونغو عام ١٤٨٢م وكانوا من البرتغاليين واجهوا مملكة إفريقية قوية عفية، ورغم الازدراء الذى كان يشعر به البرتغاليون تجاه ثقافة الكونغو فإنهم ما لبثوا أن اعترفوا بالنظام والتقدم الذى تنبنى عليه المملكة هناك، وهى المملكة التى كانت تتولى قيادة الساحل الغربى لوسط إفريقيا، كانت إمبراطورية مترامية الاتساع والسكان، و جزء منها يقع الآن فى عدد من الأقطار الأخرى بعد أن تحكم الأوروبيون فى رسم الحدود الاستعمارية عام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م. لقد كانت الكونغو هى الجوهرة التى من أجلها مارس الاستعمار عمليات القتل والإبادة.

إن ما حدث فى الكونغو من أكبر الجرائم التى ارتكبها الأوروبيون فى إفريقيا ولا يمكن أن يقارن بما فعله العرب هناك، فمع الاعتراف بظلم ووحشية تجارة الرقيق العربية فإنه يصعب مقارنتها بما فعله ملك بلچيكا ليوبولد الثانى من مذابح وقتل وإبادة.

ومع ذلك تحمل العرب وزر تفشى تجارةالرقيق رغم مشاركة الدول الأوروبية لهم فيها، وشهد المتكشف كاميرون فى تقريره الذى قدمه عام ١٨٧٣م للجمعية الجغرافية فى بروكسل أن ظاهرة تجارة الرق كانت تسبق الوجود العربى فى أواسط القارة، وأن الرؤساء الإفريقيين هم الذين كانوا يقدمون بنى جلدتهم كسلعة للاتجار فيها، والبرتغاليون هم من كانوا وكلاء لتصديرهم، وأن العرب اشتروهم لخدمة المنازل أو فلاحة الأرض وقد أسهموا فى هذه التجارة أمام بريق الكسب الكبير الذى أبرزه لهم الأوروبيون الذين عادوا ونددوا بهم[١].

عرف العرب القادمون من عمال عبر زنجبار طريقهم إلى الكونغو منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بعد أن مروا بأرض تنجانيقا (تنزانيا حاليًا) التى أسسوا فيها مدنًا ومحطات تجارية ابتداء من ساحل المحيط الهندى عند مدينة دار السلام وحتى شواطئ بحيرة تنجانيقا فى أقصى غرب تنزانيا عند الحدود الحالية مع الكونغو، ومن أشهر تلك المحطات والمراكز التجارية التى أقامها العرب فى طريق رحلتهم إلى الكونغو ووسط إفريقيا تابورًا وسط تنجانيقا وأوچيچى على ضفة بحيرة تنجانيقا، وكان التجار العرب

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٣٤.

فى طريقهم إلى الكونغو يستمدون نفوذهم وقوتهم ويؤمنون حماية قوافلهم من سلطان زنجبار[1].

ومن العوامل التى دفعت العرب إلى دخول الكونغو من جهة الشرق عدم توقعهم أن يواجهوا مقاومة جادة من السكان الأصليين لتعرفهم على عاداتهم واحترامهم لها وإجادتهم الملاحة فاستغلوا أفرع نهر الكونغو للدخول إلى أغوار الكونغو وغاباته الكثيفة؛ ولأن الكونغو غنى بالعاج وهو سلعة مطلوبة فى أسواق الساحل يأخذه الأجانب الأوروبيون وهو السلعة الوحيدة التى كانت تتحمل النقل لمسافات طويلة على خلاف المحاصيل الأخرى. وكانت رحلتهم إلى الكونغو تنقسم إلى **مرحلتين: الأولى** تبدأ من الساحل إلى ضفاف بحيرة تنجانيقا، **والثانية** من بحيرة تنجانيقا إلى أفرع الكونغو متجهين نحو مصبه، ولم تكن هذه الطرق سهلة إذ كانت تجوس داخل ظلام الغابات الاستوائية الكثيفة بما حوته من أخطار فضلاً عن شدة مراس الزنوج[2].

عاش العرب فى تلك المناطق داخل إفريقيا بعيداً عن حكومة زنجبار إلا أنهم كانوا على اتصال بها خاضعين لها. وكانت حكومة زنجبار تشاركهم تمويل مشروعاتهم، وكان هؤلاء العرب يعتبرون مسئولين عما يدور فى الداخل لدرجة أن الرحالة الأجانب كانوا يختصمون السلطان فى زنجبار فى دعاوى التعويض عندما يلم بهم أذى من الزنوج.

التمس العرب فى تلك المناطق سياستين أساسيتين مسالمة الزنوج فقام بينهم وبين زعمائهم نظام تآخ، وتبادل الطرفان الهدايا والزيارات خاصة من دخل منهم الإسلام، وسياسة اللجوء إلى السلاح إذا لمسوا فيهم غدراً أو خيانة، إلا أن الأمر بين هذا وذاك كان يتوقف على مدى ثقل سلطان زنجبار ضعيفًا كان أم قويّا.

(ب) مملكة تيبوتيب العربية

كان للعرب فى القرن التاسع عشر فضل السبق فى كشف عمق القارة والوصول إلى حوض الكونغو وجلب ثرواته مما لفت أنظار الأجانب والمستكشفين إلى تلك البلاد،

(١) الجماعات العربية فى إفريقيا ـ دراسة فى أوضاع الجاليات والأقليات العربية فى إفريقيا جنوب الصحراء ـ د. عبد السلام بغدادى/ الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ص ٦٢٣.

(٢) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢١.

فاستغلوا العرب فى وصولهم إلى الكونغو، وارتبطت جهودهم برجل عربى كان أول من دخل الكونغو وهو حميد المرجبى الملقب بتيبوتيب العربى، كان قد دخل الكونغو بشكل منظم فى أعداد غفيرة من التجار والصيادين العرب فى شكل حملات تجارية عسكرية مخطط لها. وكان لهذا الرجل فضل الريادة فى الدخول العربى المنظم للكونغو وفضل إرشاد وحماية معظم المستكشفين الأوروبيين إلى تلك البلاد أمثال بيرتون ولفنجستون وستانلى. وهكذا بدأت العلاقة وتحققت خلالها إنجازات علمية كبيرة ما لبثت أن تعكرت عندما تكشفت ميولهم الاستعمارية[١].

وحميد بن محمد بن جمعة المرجبى الذى اشتهر باسم «تيبوتيب ـ Tippo Tyip» هو أول من تستطيع القول إنه الزعيم والتاجر الذى أسس الوجود العربى فى الكونغو والذى انتهى كثير من هذا الوجود بنهايته.

قام هذا الرجل بثلاث رحلات إلى الكونغو بهدف الاتجار فى الرقيق والعاج ومحاصيل وسط القارة، وجرى فى ركابه المستكشفون والأجانب، وتمكن من تأمين نفوذ سلطان زنجبار الاقتصادى على المنطقة خلال أعوام ١٨٨٣ ـ ١٨٨٦م، وهذا يعنى أنه أسس نظامًا إداريّا وسياسيّا وتجاريّا متماسكًا على ناصية التجارة فى تلك البلاد حتى وصف بأنه «الملك غير المتوج للكونغو»[٢]. وبعد أن استقر وأنشأ وجودًا عربيّا داخل تلك البلاد ما لبث أن تعارض مع أطماع هؤلاء الاستعماريين البلچيكيين الذين كان له فضل إرشادهم وتأمين من أرسلوه من المستكشفين والمستعمرين، فقامت الحرب بينه وبينهم انتهت بالقضاء على الوجود العربى وقيام مستعمرة الكونغو ملكًا خاصًا للملك ليوبولد الثانى.

كانت رحلاته الثلاث فى سنوات ١٨٥٠ ـ ١٨٦٢م، وكانت الرحلة الثالثة هى التى وطدت الوجود العربى فى الكونغو، كما كانت بداية الصراع بين العرب والمستعمرين الذى انتهى بإبعاد العرب من الكونغو وحل البلچيك محلهم ولكن كمستعمرين[٣].

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢٥.
(٢) الجماعات العربية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ـ ص ٦٢٤ ـ ٦٢٥.
(٣) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢٥.

عندما دخل العرب فى موجتهم الثالثة مع تيبوتيپ عام ١٨٧٧م وكان موفداً من قبل الملك ليوبولد ملك بلچيكا بقصد ظاهرى وهو استكمال كشف حوض الكونغو وقمع تجارة الرقيق، أما السبب الحقيقى فكان تهيئة الكونغو لتكون ملكية خاصة بالملك.

طرح الملك هذا الموضوع فى الجمعية الجغرافية فى بروكسل عام ١٨٧٦م على الدول الأوروپية الاستعمارية وخاصة فرنسا وإنجلترا لتنازع المصالح الاستعمارية بينهما فى الشرق والوسط من إفريقيا. وتم الاتفاق على أن تترك إنجلترا والدول الأوروپية المستعمرة للشرق الإفريقى، تترك منطقة الكونغو لليوبولد مقابل ترك شرق إفريقيا لهم، واستقر الوضع بمؤتمر برلين الشهير سنة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م الذى اعترفت فيه الدول الاستعمارية بقيام مستعمرة الكونغو الحرة وإدارتها بمعرفة الملك ليوبولد.

العلاقات العربية البلچيكية

فى بداية الأمر لم تكن هناك علاقة مباشرة بين العرب والبلچيك إنما كانت من خلال المستكشف ستانلى الذى حرص على أن يسلك معهم سلوكًا وديّا حتى ينال تعاونهم وحمايتهم. وكان يوصى الضباط البلچيك بألا يظهروا أى غلطة للعرب الأمر الذى جعلهم يركنون إليهم ويحسنون بهم الظنون حتى أنهم اصطحبوا تيپوتيپ لاكتشاف بقية ما لم يكتشفوه من أراضى الكونغو.

أنزلت بلچيكا عدة بواخر فى فروع نهر الكونغو وظن العرب أنها لتيسير نقل التجارة ولكنها وزعت السلاح على المحطات البلچيكية هناك وأعطت قدراً يسيراً منه هدايا للعرب الذين ردوا لهم العطاء بالعاج وبسلع وخدمات. ولعل العرب كانوا مدفوعين لهذا السلوك بسبب ضعف سلطان زنجبار الذى سيطر عليه الإنجليز فضاعت هيبته وانعكس ذلك على العرب فى الكونغو.

وبعد أن استتب الوضع للبلچيكيين فى الكونغو من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية مع الدول الأوروپية بدءوا يتخلصون من العرب. وكان العرب فى ذلك الوقت قد خلدوا إلى الهدوء مكتفين بترويج تجارتهم وتسيير قوافلهم، زرعوا الأرض وشاركوا الأجانب بأموالهم فى الأنشطة التجارية جاهلين ما بدأ يحيك البلچيكيون لهم

فى الكونغو، وفى المحافل الدولية وأوروبا بهدف تشويه سمعتهم واستنفار القوى ضدهم، تركوا المبشرين والرحالة يكتبون عن بشاعة تجارتهم فى الرقيق فمسخوا صورتهم أمام العالم وهم يسوقون الرقيق فى شكل قطار حزين إلى الساحل مكبلين بالأصفاد الحديدية، واستجابت أوروبا لما كتب فسألت الأقلام والأموال على من يوقف هذا النزيف الآدمى بعد أن أقر الجميع على ضرورة مناهضتهم فى الكونغو[1].

(جـ) سياسة القضاء على العرب

بدأت سياسة الغدر بالعرب بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م، عندما غير ستانلى أسلوب تعامله مع العرب فبدأ يستولى على تجارة العاج ويحتكرها ويكره التجار العرب على الاتجاه بما تبقى لهم من عاج وسلع أخرى إلى الساحل الغربى للكونغو وليس الشرقى بهدف إحلال القطيعة بينهم وبين أهلهم فى زنجبار، واتبعوا سياسة الحصول على توقيعات من العرب والزنوج فى غياب تيبوتيب فى الساحل الشرقى بالتنازل عن حرياتهم للبلچيكيين والعيش تحت سيطرة الملك ليوبولد.

فلما عاد تيبوتيب. خالف ما توقعوه، وبدأ يجمع العرب حوله للدخول فى معركة مع البلچيكيين اقتصاديّا بمنع التعامل التجارى معهم. وفى عام ١٨٨٦م بدأت الحرب وانتهت المعركة بانتصار العرب ومقتل قائد البلچيك. وإزاء هذا النصر اعترى القوات البلچيكية الضعف والخوف، وتوجس ليوبولد أن تكون إنجلترا وراء تيبوتيب لتستخدمه ضده فى الكونغو لتضيع عليه فرصة تملكه للكونغو بعدما أنفقه من مال، فلجأ إلى مهادنة العرب مرة أخرى وعرض على تيبوتيب أن يكون حاكمًا من قبله على منطقة ستانلى ڤيل وقائدًا للعرب الموجودين فى المنطقة ومنفذًا لسياسته فى الكونغو مقابل راتب شهرى، وأن يرفع العلم الذى اختاره لما أسماه بدولة الكونغو الحرة وكان ذلك عام ١٨٨٧م. ولكن تعيين تيبوتيب لم يأت بالثمرة المطلوبة؛ لأنه أغضب العرب. بسبب تبعيته لليوبولد، وإزاء هذا قامت المعارك من جديد بين البلچيكيين والعرب الثائرين لكرامتهم، واستمرت المعارك بين الطرفين تشتد وتفتر حتى عام ١٨٩٣م واشتبكا فى حرب ضروس استمرت عامًا كانت القاضية على الوجود العربى وسالت

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢٨.

فيها دماء الآلاف منهم، وتشتت الأسر، وسيق قادته إلى بلچيكا حتى لا يعودوا مرة أخرى للقتال. ومع ذلك فإن العرب بقيادة سيفو بن تيپوتيپ تمكنوا من جمع مائة ألف مقاتل وظلوا يقاتلون طوال سنتين حتى سقطت آخر معاقلهم فى ١٨٩٤م بعد أن استنفدت كل قوتهم[١]. وعاد تيپوتيپ مهزومًا مريضًا إلى زنجبار بعد مقتل ابنه وقواده وضياع ماله وعتاده، رجع ليجد الإنجليز متربصين به، حيث لفقوا له تهمة وضع بسببها فى السجن إلى أن مات سنة ١٩٠٦م.

خلصت الكونغو لليوبولد وخضع شعب الكونغو لأبشع أنواع الاستعمار الذى راح ضحيته خسائر بشرية قدرت بعشرة ملايين شخص، حيث كان القتل والمجازر الجماعية والعمل بالسخرة والجوع وحرق القرى هو النظام المطبق، وكان هناك نوع من الكرابيج يصنع خصيصًا من جلد الخرتيت بعد أن تجف وتقطع بطريقة تجعل أطرافها حادة وجارحة، وكانت تترك آثارًا دامية على الأجسام وأن عشرين جلدة منها كانت تنقل المجلود إلى عالم اللاوعى ومائة جلدة كانت قاتلة.

كان استخراج المطاط عملية صعبة استخدم فيها وكلاء ليوبولد إجراءات قاسية ليجبروا الأهالى فى الكونغو أن يذهبوا إلى الغابات ويجمعوا المطاط. وكان أى رجل يقاوم هذا الأمر يرى بعينيه كيف تختطف زوجته وتقيد بالسلاسل ليضطر هو إلى الرضوخ والذهاب لجمع المطاط، وأحيانًا كانت تقتل زوجته انتقامًا منه.

وقد قاوم كثير من القرى نظام المطاط، فكان وكلاء ليوبولد يأمرون جيش الطوارئ بأن يغزو هذه القرى المتمردة ويقتل أهلها، وحتى يتأكد الضابط أن جنوده لم يبددوا الرصاص فى اصطياد الحيوانات كانوا يطلبون من الجنود أن يبتروا اليد اليمنى لكل شخص يقتلونه، وأحيانًا كانوا يحصلون على أيدى أناس أحياء لم يقتلوا ليقدموها. وكانت السفن تشحن بالمطاط والعاج وتعود إلى الكونغو حاملة الجنود والبنادق[٢].

***

وضع العرب فى الكونغو

ترددت الآراء حول وضع العرب فى الكونغو فوصفهم البعض بالمستعمرين لأنهم

(١) الجماعات العربية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ـ ص ٦٢٦.
(٢) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ٢٣ ـ ٣٢ [يراجع ما ورد فى الفصل السابق عن هذا الأمر].

وصلوا جماعات واستقروا هناك واستولوا على اقتصاد البلاد واشتركوا فى تشكيل سياستها وتدخلوا فى أمورها. ووصفهم البعض بأنهم لم يكونوا كذلك لأنهم لم يقوموا هناك بأية محاولة من شأنها إظهارهم أو تأسيس دول وإنما كانوا مجرد مغامرين من الساحل يهدفون مثل الهنود إلى جمع الثروات بسرعة والعودة إلى الساحل، لم يغيروا من طبيعة الأرض أو السكان بل تركوا السكان الأصليين على ما هم عليه. لقد قسوا على الأهالى الوطنيين ولكن كان ذلك لكى يحفظوا لهم مركزًا ويؤمنوا تجارتهم، كما كانوا لا يبغون الاستقرار بل كانوا دائمى التنقل، وأمنيتهم دائمًا العودة إلى مقرهم فى الساحل[1].

أثرى العرب من الكونغو، وكانوا يقيمون فترات طويلة فى أرضه حتى تعود إليهم قوافلهم التجارية القادمة من زنجبار، وكانت الرحلة تستغرق عامًا أو أكثر فاتجهوا إلى استثمار هذا الوقت وكانت الزراعة أول ما فكروا فيه فطهروا الأرض وأعدوها للزراعة وتعلم منهم أهالى البلاد الزراعة والاستقرار والرعى والزراعة المتنقلة فأحدثوا بذلك ثروة زراعية هناك، وأدخلوا غلات جديدة ـ بدل الاعتماد على ثمار الغابات ـ مثل القطن والقمح وقصب السكر والذرة والأرز وفواكه مثل الليمون والمانجو والموز. وقد أجمع المكتشفون الأجانب الذين شاهدوا هذا التقدم الزراعى على أنه بعث عربى للكونغو، واعترفت بذلك حكومة الكونغو الحرة بعد عام ١٨٩٣م وأصدرت أوامرها بالحفاظ على هذه النظم الزراعية العربية.

كما أسهم العرب فى صناعات يدوية كثيرة كصناعة الحبال والسلال والحصيروالنسيج وطوروا صناعات استخراج الزيوت من الخروع ونخيل الزيت والصابون الذى لم يكن للزنوج عهد به، وراجت حياة الحرفيين كالحدادين والبنائين والنجارين والخياطين والفخارين وارتفعت أجورهم، وذلك نتيجة لحركة التعمير والبناء والتجارة، وانتعشت صناعة الأسلحة النارية وإصلاحها. ونتيجة لنشاطهم التجارى شقوا الطرق وقطعوا الغابات لتأمين المرور خلالها واستغلوا المجارى المائية فى النقل بالقوارب فارتبطت قبائل المناطق وأسواقها. عموما اكتسب الزنوج ثقافات ومهارات من العرب.

(١) سمنار قسم تاريخ ـ المرجع السابق ص ٢٣٢.

لقد ترك العرب فى الكونغو آثاراً حضارية يتحاكى بها الكونغوليون والمنصفون من الدارسين الغربيين؛ فالعرب لم يعيشوا فيه فى عزلة، ولم يكونوا يضمرون استعماراً وهم التجار المحتاجون إلى السلام والأمن فى التعامل والتعاون مع الأهالى، ومن ثم كانت هناك علاقات بينهم وبين الأهالى.

فى حين أن المرحلة الاستعمارية لم تترك فى الكونغو سوى الحكم الاستبدادى والنهب، عندما حصل الكونغو على استقلاله عام ١٩٦٠م لم يكن هناك ضباط ولا مهندسون ولا زراعيون ولا أطباء من الكونغوليين. لم تصنع الإدارة الاستعمارية شيئًا يمكن للكونغو أن يحكم بواسطة شعبه فمثلا بين خمسة آلاف وظيفة إدارية فى جهاز الإدارة لم يزد عدد الشاغلين لها من الإفريقيين عن ثلاثة.

وليس أدل على صدق هذا الواقع إلا كلام «جرينيفيل» وزير الدولة فى أول حكومة استقلال عندما قال: «لقد زور البلچيكيون كل شىء فى الكونغو، فليست مدينة ستانلى ڤيل سوى مدينة تيپوتيپ القديمة التى أقامها العرب قبل قدوم الرحالة ستانلى.. ليس العرب كما قالوا لنا تجار رقيق وإنما هم تلك الموجة الإنسانية التى اختلطت بنا وصاهرتنا، وتركوا لنا على أرضنا دماءهم والبلچيكيون يحصدونهم بالأسلحة الحديثة»[1].

***

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ص ٢٤٥.